مقدمة:

إذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي فان هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولي يطلق على هذا النوع من البنوك باسم بنك الإصدار ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول منها فرنسا.

ونجد البنوك المركزية بدأت في أول أمرها مصارف تجارية، وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث . ويعتبر بنك السويد الذي تأسس سنة ١٦٦٥م أقدم البنوك المركزية من حيث التاريخ ، غير أن بنك انجلترا والذي يرجع تاريخ إنشاءه إلى عام ١٦٩٢م أي في أواخر القرن السابع عشر ويعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت طوال القرون إلى أن عقد المؤتمر في بروكسل سنة ١٩٢٠م.

وقد قرر هذا المؤتمر الدولي ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي ومن اجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، ومن ثم نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت الخمسة والعشرين سنة متتالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنك مركزي.

مشكلة البحث:

يقوم البنك المركزي بتحديد مجموعة من السياسات، وهذه السياسات تؤثر على أداء المصارف ، وعلى تسويق الخدمات المصرفية على وجه الخصوص. والبنك المركزي أو بنك السودان إذ يحدد هذه السياسات إنما يهدف إلى التأثير والتحكم في أداء المصارف ومن ثم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية ،وبالتالي فان هذه السياسات تصدر مركزيا.

ومن ثم هذه السياسات قد تؤثر إيجابا على أداء بعض المصارف أو سلبا على أداء مصادر أخري. ومن هنا نرى ضرورة معرفة اثر سياسة توفيق أوضاع البنوك على بنك أم درمان الوطني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأتي:-

يوضح اثر سياسات البنك المركزي على أداء بنك أم درمان الوطني ، كما يوضح انعكاس السياسات النقدية على قطاع المصارف ككل من حيث الاستفادة من البنوك المركزية في تحسين هذه البنوك حتى تتمكن من تمويل المشاريع التي تستفيد منها هذه البنوك.

أهداف البحث:

١. معرفة اثر سياسات بنك السودان على أداء بنك أم درمان الوطني فرع عطبرة.
٢. توضيح درجة الالتزام بأهداف وسياسات البنك المركزي من قبل البنوك التجارية.
٣. وضع آليات واقتراحات بناءة لتحسين الأداء المصرفي والاقتصادي لبنك أم درمان الوطني.

فروض البحث:

يستند هذا البحث على مجموعة من الفروض تتمثل في الأتي:-

١. سياسات توفيق أوضاع البنوك ببنك أم درمان الوطني تعتبر معوق أساسي لأداء المصرف.

٢. غياب الوعي المصرفي وعدم الإلمام بالتعامل مع الجهاز المصرفي يعتبر مؤشر لضعف أداء المصارف بالولاية.

منهجية البحث:-

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الاستفادة من البحوث والمراجع والإصدارات ذات الصلة بموضوع البحث وعن طريق المقابلات الشخصية .

هيكل البحث:-

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن البنوك.

المبحث الأول: ماهية البنوك وأنواعها

المبحث الثاني: البنوك المركزية

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية "المالية والنقدية"

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية

الفصل الثالث: اثر سياسة البنك المركزي على أداء المصارف التجارية

المبحث الأول: توفيق أوضاع البنوك

المبحث الثاني: اثر سياسة البنك المركزي على بنك امدرمان الوطني.

استعراض الدراسات السابقة حول سياسات البنك المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية:

بعد أن تعددت المصارف واختلفت أهدافها وأساليبها في سبيل تحقيق التنمية إلا أنها واجهتها العديد من المشاكل المالية والإدارية التي وقفت عقبة أمام القيام بدورها في التمويل وكفاية رأس المال وفي الثاني من شهر يوليو العام ١٩٩٠ اصدر البنك المركزي قرار يقضي على البنوك التجارية بتوفيق ا

أوضاعها على لا تتجاوز الفترة الزمنية المسموحة بها لتنفيذ ذلك القرار مدة ثلاثة سنوات ابتدءا من ذلك التاريخ.[١]

وقد وجد موضوع توفيق أوضاع البنوك كسياسة نقدية جديدة لبنك السودان اهتماما مقدرا من عدد من الباحثين لذلك سنتناول الدراسة في هذا المبحث ملخص الدراسات السابقة حول سياسات بنك السودان وما خلصت إليه من نتائج بشان اقتراحها.

تعتبر الدراسة التي أعدتها الشفاء عبد الرحيم ١٩٩٧م ملخص لمشروع توفيق اوضاع البنوك ما المقصود بتوفيق الأوضاع ، وما هي الملامح الأساسية لهذا المشروع ومفرداته، كيف توقف البنوك أوضاعها من خلال زيادة رأس مالها وتوفير الحد الادني من السيولة ودعم وتأهيل الكفاءات الإدارية بالبنوك عن طريق التدريب ليمكنها من القيام بدورها المناط على الوجه الأكمل.

اتبع الباحث في بحثه للحصول على المعلومات من المصادر والمراجع والنشرات والمقررات في مكتبات البنوك ذات الاختصاص والمقابلات الشخصية لتوجيه بنك السودان في توفيق أوضاع البنوك وقد حقق البنك انجازات كبيرة في مجال التمويل والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية ودعم صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين إلا انه في السنوات الأخيرة تعرض لبعض المشاكل المالية ونتيجة لهذه المشاكل لزم توفيق أوضاع البنك وفق برنامج استهداف رفع رأسمالية مع تسبيل جزء كبير من الأصول التي وجه بنك السودان بلا تزيد عن الموارد الذاتية وتخفيف العمالة وعدد الفروع . وتعرض الباحث في دراسة إلى أن هناك بعض المشاكل التي واجهت عملية التوفيق منها تأخر تقارير البنوك نتيجة عملية المراجعة لبنك السودان ، مشكلة تقلب الأسعار للعملات ، والانطباع الخاطئ من جانب المستثمرين والمساهمين بان توفير توفيق أوضاع البنوك يعني فقط تخفيض العمالة ولحل هذه المشاكل اتخذ بنك السودان سبلا عديدة منها ما لزم به البنوك وبعضها ما وضعه في شكل موجهات ومقترحات.

ذكر الباحث إن هنالك عدد من البنوك تستطيع إن توفق أوضاعها وأخري تجد صعوبة في تنفيذ ذلك القرار وقد تواجه بخيارات منها الانسحاب من السوق المصرفية أو دمجها في مصارف أخري أو تعاقب بالغرامة ثم الإنذار وأخيرا سحب الرخصة ، وكذلك تعرض الباحث إلى أن هذا المشروع يهدف إلى إصلاحات إدارية وفنية وقانونية منها تعبئة الموارد، تصنيف الديون ، تقليل المخاطر، تصور الهيكل الإداري والوصف الوظيفي. وأخري فنيه تتمثل في توحيد النظم المحاسبية ، تحديث الضبط الداخلي للقرارات والمتابعة ، التدريب ، التفتيش المراجعة والإصلاحات القانونية تتمثل في تحويل المصارف إلى شركات مساهمة عامة، مراجعة عقود ولوائح التأسيس . وقد تطرق الباحث إلى إن نجاح بنك السودان

[١] الشفاء عبد الرحيم، توفيق أوضاع البنوك، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة وادي النيل ،١٩٩٧م ، ص٣.

نسبة للصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي العام ١٩٩١م والذي جاء أحكام تمهيدية ، تفسير القانون ، الأعمال التي يجوز للمصارف القيام بها ، ترخيص وتفتيش المصارف وقد تلاحظ للباحث إن هذا القانون أعطي بنك السودان الحق في فتح أو قفل أو تغيير مواقع الفروع وممارسة الإعمال المصرفية خارج السودان بعد التأكد من أن الموقف المالي والإداري للمصرف سليم، التزام المصرف بتوجيهات بنك السودان ، انضباط النظام والرقابة الداخلية.

في جانب كفاية رأس المال تناول الباحث رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول الرئيسي لحماية المودعين والمساهمين ضد المخاطر الناشئة عن الاستخدامات المختلفة للموارد المتاحة للبنك خاصة أموال المودعين وكفاية رأس مال أي بنك إلى تحسين موقف السيولة وتقوية وتدعيم المركز المالي وتدعيم ثقة المساهمين، قام بنك السودان بالاطلاع على عدد من المعايير الدولية كان على رأسها لجنة بازل[١] بسويسرا وذلك برئاسة كوك وقد عقدت عدة اجتماعات حتى خرجت بعدة أهداف منها المساعدة في استقرار النظام المحاسبي ، القضاء على المنافسة غير العادلة وقد أوصت بان رأس المال ينقسم إلى شقين الأول رأس الأساسي والأخر رأس المال المساند إلا أنها واجهتها العديد من الانتقادات.

وفي جانب إدارة وكفاية السيولة "بسط النسبة" و"الالتزامات" و "مقام النسبة" وتحديد نسبة السيولة بـ٣٥% كحد ادني شاملة للاحتياطي القانوني ، يتم إفادة بنك السودان بنسبة السيولة عند نهاية كل شهر وذلك باستخراج متوسط نسبة السيولة خلال الشهر بأكمله

لم يتعرض الباحث في دراسة أثار سياسة توفيق أوضاع البنوك على العمالة وتعتبر هذه الدراسة كجزء من البحث المغرم.

تناول طارق محمد[١] في أغسطس من العام ١٩٩٨م سياسة توفيق أوضاع البنوك، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد والمشاكل التي تواجه أوضاع البنوك، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد والمشاكل التي تواجه المصارف في السودان ومنها المخاطر الخارجية والتي تتمثل في الأداء الاقتصادي ، سياسة إحلال الواردات ، التضخم ، سياسة سعر الصرف وضعف كفاءة الأنشطة الممولة وعرج أيضا إلى المشاكل المتعلقة بالمصارف نفسها وهي ضعف رؤوس أموال المصارف ونظم العمل الداخلية وقلة الكوادر المدربة وقلة الابتكار.

اتبع الباحث للحصول على المعلومات طريقة المقابلة الشخصية لإدارة البنك والمسئولين لأنها هي الجهة التي تمتلك المعلومات الكافية في هذا الجانب كما استعان ببعض الكتيبات التي أصدرتها إدارة التقييم والمتابعة للبنك وبعض الدوريات.

فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات ألزمت بها المصارف من قبل بنك السودان والمتمثلة في مشروع توفيق أوضاع البنوك حتى تقوم بالدور المنوط به، وتعرض الباحث لأثر هذه الإجراءات والسياسات من جانب

---

[١] هي لجنة الرقابة التابعة لبنك التسويات الدولي اقيمت بمنطقة سويسرا.

[١] طارق محمد الطاهر الشيخ، توفيق اوضاع البنوك ، بحث تكميلي لمتطلبات البكالريوس، جامعة وادي النيل ، اغسطس ١٩٩٨م.

كفاية رأس المال وإدارة كفاية السيولة وقام الباحث بتحليل موقف مصارف بنك فيصل الإسلامي والتضامن من خلال ميزانيات هذه البنوك للأعوام المالية ١٩٩٥-١٩٩٦م وتوصل إلى النتائج التالية:

إن بنك فيصل الإسلامي من ناحية كافية رأس المال نستطيع أن نقول قد وفق أوضاعه في هذا الجانب، أما نسبة السيولة في العام ١٩٩٥م كانت ضئيلة وفي العام ١٩٩٦م ارتفعت إلى اعلي ولكنها لم تبلغ الحد المقر وله الفرصة في توفيق أوضاعه. أما بالنسبة لبنك التضامن أشار إلى إن البنك في طريقه إلى توفيق أوضاعه من ناحية رأس المال، أما في جانب السيولة فانه يحتفظ بنسبة عالية من السيولة.

أثار الباحث عدة أسئلة من خلال دراسته هل إجراءات توفيق أوضاع البنوك تحل مشاكل الجهاز المصرفي ؟ وهل سبب مشاكل الجهاز المصرفي مرده إلى اختلال النظام النقدي والمالي؟

وتوصل إلى أن مشروع توفيق أوضاع البنوك يحاول حل المشاكل التي تتعلق بالبيئة الداخلية ولا تشمل المشاكل الناشئة نتيجة سياسات وإجراءات الدولة والتي لها الأثر الكبير على مختلف الأجهزة والقطاعات الاقتصادية وان الجهاز المصرفي قد عان كثيرا من هذه السياسات وأخيرا خلص إلى أن المشاكل التي تعاني منها البنوك تسعي لتجاوزها عن طريق الخطط.